

30 June 2009

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وخمسة وأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد كارولان ميلار..... (أستراليا)



الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة وخمسة وأربعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

إنه لشرف عظيم لأستراليا أن تتولى رئاسة المؤتمر، لا سيما في هذا الوقت المهم بعد أن اتفقنا على برنامج متوازن للعمل. وأود أن أشكر من سبقوني في تولي هذا المنصب خلال عام ٢٠٠٩: السفير ترونغ من فييت نام، والسفير شيبازيو من زيمبابوي، والسفير الجزائري من الجزائر، والسفير موريتان من الأرجنتين. فلقد كان لجهودهم العظيمة الفضل فيما وصلنا إليه اليوم.

واسمحوا لي أن أرحب ترحيباً حاراً بعضو بارز في الوفد الأسترالي، هو السيد غاريت إيفانز. إن مؤهلات السيد إيفانز تثير الإعجاب، فهو واحد من وزراء خارجية أستراليا الأطول خدمة والأكثر نشاطاً، وهو وثيق الصلة بتاريخ أستراليا في مشاركتها في مساعي نزع السلاح النووي.

وإبان توليه منصب وزير الخارجية، أدى السيد إيفانز دوراً فعالاً في إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنشاء لجنة كانبرا المعنية بالقضاء على الأسلحة النووية.

ويتشارك حالياً السيد إيفانز والسيدة يوريكو كاوا غوشي، وزيرة خارجية اليابان السابقة، في رئاسة اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في سياق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ وما بعده.

وسوف يحدّث السيد إيفانز المؤتمر عن الأعمال التي قامت بها اللجنة حتى الآن. ويشمل هذا العمل جميع القضايا الموضوعية التي تمم الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، على النحو الوارد في برنامج عملنا.

وأعترزم، بعد البيانات التي سيقدمها السيد إيفانز وأي وفد آخر يرغب في الحديث، أن أنضم إلى اجتماع رسمي وافق السيد إيفانز أن يجيب فيه على أية أسئلة قد يعنّ لكم توجيهها فيما يتعلق بأعمال اللجنة. وسوف أدعو بعد ذلك إلى عقد جلسة رسمية لتناول بعض المسائل الإدارية.

الكلمة الآن للسيد إيفانز.

السيد إيفانز (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، باعتبارك من أبرز الدبلوماسيين الأستراليين، فإنك جديرة تماماً بشرف تولي رئاسة هذا المؤتمر.

ربما أكون واحداً من أشخاص قلائل في العالم يذكرون يوم أن كان مؤتمر نزع السلاح هيئة تحقق نتائج مهمة بالفعل. ولقد شاركت أستراليا، وكما يذكر بعضكم، مشاركة جدّ فعّالة في بلورة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأبدأ بالافتراض العملي بأن هذه المؤسسة لا غبار على عملها؛ إنها مؤسسة تتمتع بقدرة كاملة على تحقيق نتائج مهمة جداً. والصعوبات الوحيدة هي تلك الصعوبات التقليدية المتمثلة في الإرادة السياسية والديناميات

الكامنة وراء قدرة الدبلوماسيين هنا على القيام بالعمل الذي أتوا إلى هنا من أجله. ولذلك أبدأ من منطلق الثقة الحقيقية في قدرة المؤتمر على ترجمة برنامج عمله إلى نتائج ملموسة، وأتمنى له التوفيق في تلك المداولات التي نأمل جميعاً أن تبدأ عاجلاً وليس آجلاً.

إن اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي تهدف إلى الإسهام في أعمال المؤتمر وغيره من الأعمال الجارية في هذا المجال في جميع أنحاء العالم. وأهم ما نوّد عمله، بإيجاز، هو حفز النقاش السياسي الرفيع المستوى بشأن هذه المسائل المتشابهة ووضعها في جدول الأعمال بطريقة منهجية ومتسقة - بطريقة لم تحدث ببساطة خلال السنوات العشر الأخيرة أو نحو ذلك، وأظن أننا جميعاً نسلم بأننا، كمجتمع دولي، كنّا نسير في تعاملنا مع مجموعة كاملة من المسائل التي تهمنا كمن هو نائم.

والسؤال الجدير بالطرح بادئ ذي بدء بشأن لجنة كهذه - وهو بالفعل سؤال وجهته - هو: ما هي القيمة المضافة المتصورة لاجتماع مجموعة أخرى رفيعة المستوى تضم نخبة من الشخصيات من أجل تناول هذه النوعية من المسائل؟ وما الذي يمكننا أن نقوم به أكثر مما قامت به لجنة كانبرا المعنية بالقضاء على الأسلحة النووية، واللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل برئاسة هانز بليكس، وملتقى طوكيو المعني بمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، واللجنة المشكلة من شخصيات بارزة برئاسة الرئيس المكسيكي الأسبق إرنيسو زيديللو، وسائر المجموعات المماثلة؟

أعتقد أن الإجابات عن هذا السؤال ربما تكون أفضل طريقة لعرض الأعمال التي قامت بها اللجنة. وأول شيء يجدر ذكره من حيث القيمة المضافة هو التوقيت المناسب لهذا المشروع. فبينما ساد في الماضي شعور بأن جميع هذه الأفرقة واللجان كانت تسعى فحسب إلى التصدي لموجة من الخلافات حول هذه المواضيع، فإنني أعتقد اليوم أن لدينا جميعاً شعوراً ما بالتفاؤل، ليس مبعثه فقط النهج الجديد الأبعد نظراً الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة للتحرك بشأن هذه المسائل. وقد انعكس ذلك بالفعل في قرار مؤتمر نزع السلاح نفسه، حيث سارعت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الموافقة على برنامج عمل للعام القادم، وبدأت المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وساد شعور عام بأن الأمور تسير على ما يرام. ومن المهم جداً لهذه اللجنة أن تعمل في هذا المناخ: فالشعور بوجود زخم ما سيمكّننا من تحقيق تغيير يفوق ما كان يمكن تحقيقه من دونها.

وأعتقد أن العنصر الثاني الذي يسهم في إضفاء قيمة مضافة على عملنا هو الطابع التمثيلي للجنة. فرغم أنها أنشئت رسمياً كمبادرة من حكومتين، هما حكومة أستراليا وحكومة اليابان، اللتين تموّلان المشروع من مواردهما، إلا أن اللجنة تتسم بطابع مستقل، فهي لا تهدف إلى التعبير عن آراء الحكومات التي يشارك أعضاؤها في اللجنة، كما أنها تتسم بتمثيل واسع النطاق. فاللجنة تضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية؛ وتضم أيضاً الهند وباكستان؛ وتضم كذلك شريحة ممتازة، عالمية وإقليمية، من الدول الرئيسية غير الحائزة للأسلحة النووية ومن الدول الأخرى التي هي خارج النظام.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق باللجنة نفسها، لدينا مجلس استشاري بارز جداً يضم في عضويته زميلنا في هذا المؤتمر سفير الأرجنتين. وقد أقام المجلس روابط مع سلسلة من مراكز البحث في العالم، من سبعة أو ثمانية بلدان كبرى، تسهم بسبل منتظم من البحث والمداخلات في أعمال اللجنة. كما ان للمجلس برنامج توعية شاملاً جداً. ولقد التقينا بالفعل في جلسات استشارية إقليمية، في سانتياغو لمنطقة أمريكا اللاتينية، وفي بيجين لمنطقة شمال شرق آسيا، ومن المقرر أن تعقد جلسات من هذا القبيل في المستقبل القريب في نيودلهي لمنطقة جنوب آسيا، وفي القاهرة، لمنطقة الشرق الأوسط.

وهناك، إذاً، محاولة جادة لجمع شتات تيارات الرأي بحيث لا تنعكس في عضوية اللجنة فحسب وإنما أيضاً في برنامج عملها وفي الموارد المخصصة لها.

أما العنصر الثالث الذي يجعل هذا المشروع أمراً مفيداً، فهو أن تتسم نواتجه بالشمول. فعندما ينظر المرء في التقارير السابقة للجنة يجد أنها كانت تحاول التركيز إما على مسألة نزع السلاح في حد ذاتها أو على مسائل عدم الانتشار في حد ذاتها، أو فقط على المسائل المؤسسية المرتبطة، مثلاً، بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا على الجمع المنهجي جداً والمتوازن للشواغل المتعلقة بترع السلاح، وبعدم الانتشار، وبمستقبل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (ليس فقط في سياق الطاقة المدنية بوصفها أحد مخاطر انتشار الأسلحة النووية، وإنما أيضاً كمسألة رئيسية تتعلق في حد ذاتها بالسياسة العامة). ويحدوني الأمل في أن تجدوا في تقرير اللجنة اهتماماً صادقاً ومتوازناً وعميقاً بجميع تلك القضايا، مع تركيز كبير على الوشائج التي تربط بينها.

وأما العنصر الرابع الذي يضيف قيمة على أعمال اللجنة فهو أننا نعتزم أن نكون واقعيين في أسلوب أدائنا لمهمتنا: أي أن نُسخّر عملنا بما يتفق مع مثالية وأهداف عالم خال من الأسلحة النووية، وأن نقرن أيضاً بين هذه المثالية وبين إجراء واقعي وقوي يعكس حقائق العالم الذي يموج من حولنا بعوامل جغرافية سياسية عديدة تجعل من الصعب أن نحقق في المدى القصير والمدى المتوسط والمدى البعيد أيضاً، بعض الأهداف التي ننشدها، لأسباب وجيهة ترتبط بشعور الناس الفعلي بالأمن وبأمن العالم المحيط بهم مباشرة. يجب علينا أن ندرك تمام الإدراك تلك الحقائق عند اتصالنا بجميع الأطراف الرئيسية الفاعلة التي سندعوها إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. إن علينا أن نتعاطف معهم، وأن نفهم الظروف التي تحيط بهم، وألا نظن أن المهمة قد أنجزت بمجرد صياغة سلسلة من البيانات السياسية المقترنة بتوجيه بعض الاهتمام إلى المسائل التقنية المتعلقة بالتحقق، وما إلى ذلك، ونظن أننا حققنا شيئاً. لقد

قمنا بذلك من قبل. وما ينبغي أن نفعله هو أن نرسم معالم أعمالنا بما يلائم حقائق العالم الخارجي، الذي تمثلونه جميعاً.

ومن حيث النهج الذي سنعمده، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن يكون تقريرنا سهل القراءة وسهل المنال من جانب غير المتخصصين. فمعظمنا يدرك أن الكثير جداً مما يكتب في هذا المجال، والإسهامات التي تقدمها اللجان وغيرها في المناقشات العامة، كل ذلك نتاج يقدمه المتخصصون لغيرهم من المتخصصين ممن يستخدمون مصطلحات معينة ولديهم مستوى من فهم المسائل التقنية الأساسية، مما لا يتوافر بصراحة لمعظم كبار واضعي السياسات ولمن يتخذون القرارات الأساسية في حكوماتنا. يجب أن نكون أكثر وعياً من ذي قبل بضرورة إيصال ما نقوله بشكل واضح وفعال بحيث يكون له صدى حقيقي. فإذا كنا نريد أن نحفز نقاشاً رفيع المستوى، علينا أن نقدم نتاجاً تسهل قراءته وفهمه من جانب الأطراف الفاعلة الرفيعة المستوى.

والأمر الآخر الذي أريد أن أقوله عن القيمة المضافة لعمل اللجنة هو أنها سوف تصدر تقريراً عملي المنحى - لا مجرد سلسلة من التوصيات المستقلة في مجالاتها - يوجه الاهتمام إلى الطريقة التي تتشابه بها المسائل ويسعى إلى تحديد خطة عمل واضحة تماماً تبين ما ينبغي لكل طرف أن يعمل به ومتى، وكيف تترابط الأشياء معاً. ونظراً لأنها خطة عمل لا مجرد تدريب على التحليل، فسوف نقرن بالتأكيد بدء تنفيذ تقريرنا مع برنامج توعية صارم، مع الاتصال بجميع المؤسسات الرئيسية في جميع البلدان الرئيسية، والتأكد من الفهم الجيد لرسالتنا ولخطةنا المحددة المقترحة.

وفيما يتعلق بتوقيت هذه المهمة، فإن النية تتجه إلى نشر التقرير الرئيسي للجنة قبل نهاية هذا العام أو في مستهل العام القادم. وقد اجتمعت اللجنة بالفعل ثلاث مرات، في واشنطن وموسكو وأستراليا، وسوف تجتمع مرة أخرى في اليابان في تشرين الأول/أكتوبر للنظر في تفاصيل تقريرها. ويجدون الأمل أن تتمكن من إصدار وثيقة ختامية تكون متاحة على نطاق واسع بعد ذلك بوقت قصير. ولعمري إن هذه المهمة جدّ طموحة، لأن أماننا طريقاً طويلاً علينا أن نسلكه، ولكننا نعرف أننا إذا أردنا أن يكون لنا بعض التأثير على مجرى المناقشات، لا سيما في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في أيار/مايو القادم، ينبغي أن يتاح لنا عاجلاً لا آجلاً كل ما نريد أن نقوله على الملأ.

وفيما يتعلق بجوهر ما سوف نقترحه بالفعل - فمن السابق لأوانه إلى حد ما أن نتحدث عنه، لأن اللجنة لم تتفق بعد على جميع مواقفها المبدئية. فما بالك بالاتفاق على الصياغة، ولكن ما يمكنني أن أقوله، حسبما أرى، هو أننا، بادي ذي بدء، سوف نتولّى بتقييم وتحليل المخاطر التي نرى أنها ترتبط بمجالات أربعة معينة. فسوف نتولّى أولاً تقييم المخاطر المرتبطة بالدول الحائزة حالياً لأسلحة نووية وبالأسلحة التي تحوزها، وذلك من حيث: مخاطر استخدام هذه الأسلحة، سواء أكان ذلك عمداً أم عَرَضاً، أو نتيجة مغامرة أو

خطأ في الحساب، والآثار المترتبة على سوء الاستخدام ذلك. وثانياً، وكما تتوقعون، سوف نتصدى لجميع المخاطر المرتبطة بزيادة عدد الدول الحائزة لأسلحة نووية، أي مشكلة الانتشار. وثالثاً، سوف نتصدى لمشكلة الإرهاب تحديداً واستخدام الأجهزة النووية، بوجه خاص، من جانب جهات غير حكومية، فضلاً عن دوافع الإرهابيين. ورابعاً، سوف نركز على الخطر الذي قد يُعتقد أنه مرتبط بالتوسع السريع المتوقع في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية خلال العقود القليلة القادمة، وهو ما يُطلق عليه عبارة "النهضة": وسوف تكون ما يطلق عليها: "S's الثلاث" - أي مسائل السلامة، وبوجه أخص الأمن والضمانات - جزءاً لا يتجزأ من تقريرنا. وسوف يكون علينا أن نتصدى لمسائل أخرى تتعلق بالصناعة، مثل إمكانيات تطوير تكنولوجيا مقاومة للانتشار، وما إذا كان ذلك يحتاج إلى تدخلات تدعمها الحكومات أو ما إذا كان يمكننا أن نعتمد فقط على الديناميات التجارية لإنتاجها، وسوف ننظر أيضاً بالطبع في دور الصناعة في سياق النقاش الواسع النطاق حول تعدد الأطراف في دورة الوقود، أو على الأقل طرح خيارات أكثر مما لدينا الآن من أجل تعدد الأطراف في بداية الدورة ونهايتها. ولن أضيف المزيد في هذه المناسبة عن جانبها المدني، ولكن سيفرد جزء مهم من تقريرنا لهذه المسائل.

وأتوقع أننا سنتناول في جميع تقريرنا المخاطر الأساسية المقترنة بوجود الأسلحة النووية. وسيكون علينا أن نتناول مسألة الاعتداد الحقيقي بالذات - التي أظن أن معظمنا يألفها بين الجماهير وبالتأكيد بين العديد من حكوماتنا - بأن هذه المشكلة برمتها، أي مسألة نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ليست ذا شأن كبير، وهو الشعور الذي يراودنا إلى حد بعيد - بأنه "نعم، هناك مشاكل في جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وهناك مسائل أخرى من هذا النوع، ولكن ربما تكون المخاطر العامة المقترنة باستمرار وجود الأسلحة النووية أمداً مبالغاً فيه".

وأظن أن دافع لجنتنا في هذا السياق سيكون إلى حد بعيد هو الرسالة الأساسية التي انبثقت عن لجنة كانبيرا في عام ١٩٩٦، وسكون هناك عنصر واضح من الاستمرارية بين ما نقوله الآن وما قيل أصلاً بقوة في ذلك الحين. ولعلكم تذكرون ما قلناه، وهو "ظالمات امتلكت دولة أسلحة نووية، سوف تطلب دول أخرى هذه الأسلحة؛ وظالمات امتلكت دولة أسلحة نووية، ستكون هذه الأسلحة عرضة للاستخدام يوماً ما، إن لم يكن عمداً فسيكون عرضاً أو من قبيل المغامرة؛ وسيلحق هذا الاستخدام، من جانب أي طرف وفي أي وقت كارثة بهذا الكوكب". إننا أحياناً لا نكثرث للعناصر الأساسية لتلك الرسالة، لكنها يجب أن تكون في صميم ما نقوله. ويصدق الأمر بالمثل على نظرية الردع النووي برمتها. إن علينا أن نتصدى لهذا الأمر، لأن هناك شعوراً عاماً في عدد من الدول بأن الردع النووي حقق نجاحاً في الماضي وقد يواصل النجاح في المستقبل، لا لردع استخدام الأسلحة النووية فحسب وإنما أيضاً للمساعدة على ردع أشكال أخرى من التهديد، سواء من الأسلحة التقليدية أو من غيرها من أشكال أسلحة الدمار الشامل. ولا يخفى أن من الصعوبة بمكان تحقيق أي تقدم نحو

عالم خال من الأسلحة النووية إذا استبدّ بنا هذا الشعور، وما يجب علينا القيام به في اللجنة هو أن نتصدى بشكل مباشر ومدروس لمجموعة القضايا البالغة الحساسية التي تقع في صميم نظرية الردع وسياسة الردع.

وقصارى القول عندي، في البداية، إنّه أياً كانت الحقيقة بشأن الرأي القائل بأن الأسلحة النووية كان لها بعض الفائدة في الردع في الماضي - وهذه مسألة فيها نظر - فلا يمكن أن يُعتبر ذلك، حتى وإن قُبلت هذه الحجة، سبباً للتقاعس بشأن المستقبل، لأن الحقيقة المرة هي أن الأسلحة النووية وحدها، ضمن ترسانة التكنولوجيا البشرية، بمقدورها أن تلحق دماراً يأتي على الأخضر واليابس. نحن لا يمكننا ببساطة أن نفترض، لا سيما في عالم يتزايد فيه عدد الدول الحائزة لأسلحة نووية، أن أي نوع من الاستقرار تحقق في الماضي سوف يتحقق في المستقبل. ولكن كل ذلك سوف يحتاج إلى إمعان النظر فيه ودراسته بالتفصيل، لأن هناك مسائل بالغة الحساسية تختلف وجهات نظر الدول بشأنها.

وفيما يتعلق بترجمة كل ذلك إلى خطة عمل من نوع ما، دعوني أقول لكم إننا نفكر - مرة أخرى في نطاق ما يمكن أن أقوله في هذه المرحلة - في التركيز على ثلاث مراحل، هي: الأجل القصير، والأجل المتوسط، والأجل الطويل. أما الأجل القصير فنحدده بالفترة القادمة حتى عام ٢٠١٢، وهي فترة أطول من الفترة التي تمتد من الآن إلى المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في أيار/مايو، لأن هناك عدداً من المسائل على قدر كبير من الاستعجال والأهمية، ولكنها لن تؤتي ثمارها قبل حلول شهر أيار/مايو القادم، رغم أننا لا نزال نريد أن نضفي شعوراً بالاستعجال الحقيقي على مهمة تحقيق هذه المسائل. ونرى أن الأجل المتوسط يمتد إلى نحو عام ٢٠٢٥، أما الأجل الطويل فيتجاوز ذلك.

ففي الأجل القصير، هناك المسائل الرئيسية التالية. أولاًها ضمان نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في العام المقبل: فينبغي أن يكون ذلك هو الهدف العاجل في الأجل القصير بالنسبة إلينا جميعاً. وفي ذلك الصدد، أعتقد أن اللجنة تسلّم بوجود مجموعتين فرعيتين رئيسيتين من التوصيات التي ينبغي أن تهتم بها. إحداها هي مجموعة التوصيات المألوفة، التي أعتقد جازماً أن اللجنة سوف تحرص على تبنيها واعتمادها وتنقيحها وصياغتها، وهي توصيات تتعلق بتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نفسها في ضوء كل ما علمناه من مواطن ضعف خلال السنوات الأخيرة، وهذا يعني التصدي لمسائل الضمانات والتحقق ومسألة البروتوكول الإضافي برمتها، وربما الحاجة إلى شيء يتجاوز البروتوكول الإضافي. وسيكون علينا أن نتصدى لمسألة الامتثال والإنفاذ، ولمسألة الاعتماد المتزايد على مجلس الأمن كآلية إنفاذ. كما سيكون علينا أن نتصدى للسؤال المؤسسي عن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوجه خاص، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، عندما يتعلق الأمر بتفعيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالطريقة التي تتفاعل بها هذه المؤسسات.

أما المجموعة الأخرى للتوصيات التي نعتقد أنها ضرورية فتستهدف إعادة تنشيط وإعادة صياغة، وربما إعادة بلورة الـ "١٣ خطوة عملية" الشهيرة لعام ٢٠٠٠، التي اختفت مع الأسف في المناقشات التي جرت في المؤتمر الاستعراضي الأخير في عام ٢٠٠٥. وتعتقد اللجنة أن من المهم للغاية أن تكون بعض المشاعر الأساسية تجاه العديد من الخطوات لا تزال واردة وأن تكون اللغة قد جرى التفاوض بشأنها في الماضي. ونعتقد أن من المهم جداً أن تُعاد صياغة هذه الخطوات بطريقة تمنح طاقة وقوة دافعة جديدتين، لا سيما للجانب المتعلق بترع السلاح في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تشكل هذه الخطوات المرجعية الفكرية الأساسية التي يمكن أن يستند إليها عليه تقدمنا في المستقبل. كما نعتقد أن من المستصوب صياغة مجموعة التوصيات أو القرارات على نحو يشجع الدول الحائزة لأسلحة نووية، غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على قبول المعاهدة بعد ذلك، وعلى الانضمام أيضاً إلى ما يمكن وصفه بأنه توافق آراء نووي دولي جديد. قد يكون ذلك هدفاً طموحاً، ولكنه هدف ستستطلع اللجنة بالتأكد.

وثمة مسألة أخرى ستثار في المؤتمر الاستعراضي، وهي مسألة دارت حولها مناقشات كثيرة في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، وهي الشرق الأوسط. فلا تزال هذه المسألة تحظى بأهمية وبثقل في المناقشات السياسية، وينبغي لنا جميعاً أن نسلّم بها، وأن نسعى إلى إيجاد طريقة للتعامل معها دون التأثير على فاعلية المؤتمر.

كل ذلك ليس إلا جزءاً من جدول الأعمال في الأجل القصير: وهناك عدد من العناصر الأخرى التي يجب تناولها أيضاً خلال الأعوام الأربعة القادمة. ويمكنني أن أذكر أننا جميعاً بحاجة إلى الجِدِّ في إيجاد حل خلال هذه الفترة للمشاكل العاجلة المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإلى السعي إلى إزالة مصادر القلق الموجودة الآن بشأن نويا إيران وإلى حل الوضع المؤسف الذي نشأ حالياً وتفاقم مؤخراً فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وثمة عنصر آخر جدير بالتركيز في الأجل القصير، هو أن نرى تقدماً رئيسياً في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من أجل الحد من الأسلحة، ونأمل جميعاً أن يبدأ ذلك بمتابعة معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية - وهي المناقشات الجارية حالياً. ولكن من الواضح أنه بما أن هذين البلدين يجوز أن نحو ٩٥ في المائة من مخزونات العالم من الرؤوس الحربية النووية، البالغ عددها ٢٧ ٠٠٠ ألف رأس، فإن كنا جادين في تحقيق تقدم على طريق نزع السلاح ينبغي لهذه العملية الثنائية الأطراف أن تقطع خطوات أكثر مما هو متصور الآن.

وثمة حاجة أيضاً في هذا الإطار القصير الأجل، أي السنوات الأربع القادمة، لبدء عملية جادة تتمثل في استراتيجية متعددة الأطراف لترع السلاح، تبدأ أولاً بإجراء حوارات استراتيجية رئيسية بين الولايات المتحدة والصين، وبمشاركة الدول الأخرى الحائزة لأسلحة

نووية والدول غير المنضمة إلى المعاهدة الحائزة لأسلحة نووية. أما الشكل الأفضل لتلك العملية المتعددة الأطراف، والتوقيت الذي يمكن أن نأمل فيه نوعاً ما من الانضمام الجاد من جانب الأطراف الفاعلة التي لديها ترسانات ثقل كثيراً في العدد عن "القوتين الكبيرين"، فهو مسألة مطروحة للنقاش. وأقول ببساطة الآن إننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نجد شعوراً للزخم على هذه الجبهة بوجه خاص، وألا نقول فقط إن التخفيضات التي تحققها القوتان الكبيرتان إلى مستويات شديدة الانخفاض، أو مستويات تتناسب مع المستويات الموجودة في بلدان أخرى، هو أمر ينبغي انتظار حدوثه أولاً قبل حدوث أي أمر آخر.

وثمة هدفان رئيسيان آخرا متبقيان في الأجل القصير. أولهما الهدف الكبير المتمثل في إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نهاية المطاف إلى حيز النفاذ والفعالية. ويحدونا جميعاً الأمل في أن تؤدي الأحداث الجارية في الولايات المتحدة إلى تغيير في موقف مجلس الشيوخ الأمريكي، وأن يؤثر هذا التغيير بدوره على بلدان أخرى لم تصدق بعد نهائياً على المعاهدة، ويلزم تصديقها كي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ويحدوني الأمل أن يكون هذا مجالاً يشجع عدداً آخر من البلدان الممثلة في هذا المؤتمر، التي لم تأخذ بعد هذه الخطوة، على التفكير في ذلك، لا استجابة لأحداث أخرى وإنما كمبادرة تتخذها بنفسها لبث الثقة والزخم في العملية برمتها. وقد ناقشت هذا الأمر مع بعض الوفود هنا منذ وصولي يوم أمس.

أما المسألة الأخرى المتبقية على الأجل القصير فهي اللبنة الأساسية الأخرى لكل من عدم الانتشار ونزع السلاح: إنها تتعلق تماماً بأعمال هذا المؤتمر، وهي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والوفود الحاضرة هنا تعرف جيداً هذه المسائل ومدى تعقدها، ولكنني فقط أريد أن أركز على مدى توجه أنظار العالم بالفعل نحو جنيف، ونحو هذه القاعة، وهذا الحفل، مع توقعات شاهقة وثقة بالغة في تحقيق تقدم فعلي. وسوف تضم اللجنة بالتأكيد صوتها إلى ذلك الأمل، وهي تأمل في تحليل بعض المسائل - بما في ذلك المسائل الصعبة مثل مسألة معالجة مخزونات الأسلحة - مما سيجعل المفاوضات صعبة إلى حد بعيد في الفترة القادمة. غير أننا نود بالتأكيد أن نرى في السنوات الأربع القادمة تقدماً رئيسياً على الأقل في هذا السبيل، إن لم نقل إبرام معاهدة في هذا الصدد - وذلك هو الوضع الأمثل - ونعتقد أن ذلك سيكون عاملاً رئيسياً لبناء ثقة النظام الدولي ككل.

وفي سياق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي أن أقول إن الرئيس المشارك في اللجنة، السيدة يوريكو كاواغوشي، التي أستمتع كثيراً بالعمل معها ومع سائر الأعضاء، يدرك بوضوح أن هذه المعاهدة ليست البند الوحيد في خطة عمل المؤتمر وأن هناك مسائل رئيسية أخرى بالغة الأهمية، هي مسألة الضمانات الأمنية السلبية برمتها، ومسألة الفضاء الخارجي، والسياق الأعم الذي سيحدث فيه نزع السلاح النووي، وبالتأكيد، وفي سياق ذلك الموضوع، بعض المسائل المتعلقة بالترع العام والكامل للسلاح، لأننا جميعاً في اللجنة أصبحنا ندرك تماماً أهمية الأسلحة التقليدية وما للفوارق بين التأثيرات من وزن في مجال

النقاش الدائر حول المسألة النووية. كما أن جميع البنود الأخرى في خطة عمل المؤتمر تحظى بأهمية حقيقية وثيقة الصلة، ونحن في اللجنة نعتقد أن تلك المسائل ينبغي التعاطي معها بجدية بالغة، حتى وإن لم نركز بشكل خاص عليها جميعاً في تقريرنا الذي سوف يركز على المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومما لا ريب فيه أن المسائل الموضوعية المدرجة في المعاهدة والطريقة التي تربط بعضها ببعض الآخر هي من الأمور البالغة الأهمية، ويمكنكم أن تنتظروا من اللجنة أن توضح ذلك.

أما فيما يتعلق بالأجل المتوسط، الذي نراه يمتد حتى عام ٢٠٢٥، فإن الهدف المتوخى يتمثل بوضوح في أن نضع جميع أهداف عدم الانتشار المتبقية، التي تعذر تأمينها، في الإطار الزمني الأولي القصير الأجل، وأن نحقق أيضاً تقدماً كبيراً على جانب نزع السلاح. ونرى أن هدف تحقيق تخفيض كبير في العدد الكلي للرؤوس الحربية النووية في موعد محدد - هو عام ٢٠٢٥ - سواء الرؤوس المنتشرة أم المخزونة، وسواء الاستراتيجية منها أم التكتيكية، ربما إلى بضع مئات على أقصى تقدير، هو هدف يميز الأجل المتوسط في هذا الصدد. ونرى أن الهدف لا يقتصر على تخفيض العدد وإنما أيضاً تخفيض النطاق الأقصى المحتمل لنشر تلك الأسلحة ودرجة جاهزيتها. كما نرى أن من الأهمية بمكان أن يصاحب ذلك قبولاً شاملاً للمبدأ القائل بأن الغرض الوحيد لتلك الأسلحة على النحو الوارد في هذا النموذج الأدنى هو الحيلولة دون استخدام تلك الأسلحة ضد دولة ما أو ضد حلفائها. فإذا استطعنا أن نحقق علماً به عدد قليل جداً من هذه الأسلحة، يصل انتشارها إلى صفر، وجاهزيتها إلى صفر، وينضم فيه الجميع إلى مبدأ من هذا النوع وينظمون مواردهم العسكرية بطريقة تعكس هذا المبدأ، فأعتقد أننا جميعاً سنسلم بأننا نعيش في عالم أفضل وأكثر أمناً من العالم الذي نعيش فيه الآن.

ولكن لا يجب أن تنتهي القصة عند ذلك الحد. فهناك منظور أطول أجلاً. ونحن كلجنة لا نميل إلى تحديد موعد لذلك، لأن الطوارئ والأوضاع غير مضمونة، وإنما أن نتحول في نهاية المطاف إلى صفر، أي من عدد شديد الانخفاض إلى صفر عالمي حقيقي. نحن كلجنة نريد أن نبين بدقة نسبية ما هي تلك الأوضاع. نحن لا نرى أنه يكفي أن نقول "هذه هي قمة الجبل هناك: دعونا نصل على الأقل إلى سفح الجبل ثم نفكر بعد ذلك في طريقة للوصول إلى قمته". إن علينا، كمجتمع دولي، أن نفهم العقبات والصعوبات الحالية والمستقبلية، وأن نعمل على تذليلها. وبعض هذه القيود والصعوبات ذات طبيعة تقنية، مما يتطلب وضع أحكام نافذة للتحقق وتقديم ضمانات فعالة تحول دون انتهاك أية دولة لمبدأ حلّو العالم من الأسلحة النووية. غير أن هذه القيود والصعوبات هي أيضاً ذات طبيعة جغرافية سياسية بالغة الوضوح، وتتعلق بالطريقة التي ينظم بها العالم شؤونها، وبنقطة البلدان في استقرار البلدان المجاورة، وثقتها في الوضع الاستراتيجي العام، وموقع هذه البلدان في هذه البيئة. كما أننا نريد، كلجنة، أن نحدد بأقصى دقة ممكنة أنواع التغيرات التي ينبغي أن تحدث على هذه الجبهات كي نحقق بالفعل ما نصبو إليه.

هذه الصورة العامة للوضع. وسوف يتضمن تقريرنا المزيد من التفاصيل، ويجدوني الأمل أن يتضمن التقرير أيضاً مزيداً من التحليل ومزيداً من النقاش، لا مجرد تقديم وصفات، وأن يصاغ التقرير على نحو تسهل به قراءته والحصول عليه.

إن ما نخوض فيه اليوم، في نهاية المطاف، كما هو الحال في جميع مجالات السياسة العامة الدولية والمحلية، هو مسألة الإرادة السياسية، وإدامة هذه الإرادة مستقبلاً. إن علينا أن نهيئ بيئة ينظر فيها كل فرد بجدية إلى هذه الأهداف، ويحرص فيها على توفير اللينيات الأساسية على الطريق. ينبغي أن نتعد عن البيئة التي كنا فيها، حيث لم تكن الجدية، بصراحة، أوّل ما يتبادر إلى الذهن عندما ننظر إلى سلوك الدول الكبرى أو الدول التي مثلتها في عدد من المحافل التي تتناول هذه المسائل. ولتحقيق ذلك الإحساس بالجدية، وذلك الإحساس بالالتزام الدائم، لا بد من وجود عدد من العناصر على الجبهة السياسية. وسوف يستلزم الأمر بالتأكيد قيادة ملتزمة في البلدين اللذين يمثلان أكبر مصدر للقلق في الوقت الحالي، بسبب ضخامة مخزونهما من الأسلحة النووية، وهما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. فالقيادة في هذين البلدين أمر بالغ الأهمية. ولكن هناك دوراً ينبغي أن تؤديه الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والبلدان الأخرى الحائزة لأسلحة نووية غير المنضمة إلى المعاهدة، بل وكل شخص آخر. ولا ينبغي أن تأتي القوة الدافعة من القمة إلى القاعدة، وإنما أن تأتي بتأثير ضغط الأقران من النوع الذي يمكن تطبيقه بفعالية كبيرة عن طريق محافل متعددة الأطراف، مثل هذا المحفل. كما أن الضغط، بالطبع، يجب أن يكون إلى حد ما من القاعدة إلى القمة، أي نابعاً من المجتمع المدني: وذلك بحشد مصادر العمل والالتزام المتاحة في مجتمعاتنا المحلية التي تحفز الحكومات على التركيز على هذه الأمور والتعامل معها بصدق والتزام. كما أن إيجاد طرق لإدامة تلك الطاقة السياسية هو إحدى المهام التي تضطلع بها هذه اللجنة، ولعلها أصعب تلك المهام.

إن جدول الأعمال المعروض عليكم، كما ترون لا يخلو من طموح، ويجدونا الأمل في أن نحقق نوعاً من التغيير في إطار عملنا. لقد أعرّبنا كلجنة عن تقديرنا البالغ للاستعداد للتشاور معنا ولدرجة العناية والاهتمام التي أفرزها عملنا. إنني، والرئيس المشارك لي، وزملائي في اللجنة، حريصون كل الحرص على المحافظة على علاقة تشاورية خلال الأشهر القادمة مع جميع أصحاب المصلحة في هذه المسألة، بما في ذلك هذا المحفل الخاص هنا في جنيف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إيفانز جزيل الشكر على عرضه الوافي عن أعمال هذه اللجنة البالغة الأهمية، وفيما نمضي قدماً في أعمالنا في مؤتمر نزع السلاح نجدون الأمل في أن تسهم بعض الأفكار والمقترحات المقدمة من اللجنة في توجيه مداولاتنا الموضوعية.

لدي متحدث آخر على قائمة جلسة اليوم العامة الرسمية. أعطي الكلمة لسعادة سفير اليابان، سعادة السفير سودا.

**السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** السيدة الرئيسة، لقد تحدثت بالفعل إلى المؤتمر في الأسبوع الماضي لتقدم بعض المداخلات القصيرة، غير أنني لم أعتنم تلك الفرصة لمخاطبة المؤتمر بوصفي عضواً جديداً. ومن ثم، أود، في مستهل كلمتي، أن أعبر عن تهنئي لك سعادة السفيرة ميلار لتقلدك رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لك تعاون وفد بلدي الكامل مع المؤتمر. كما أود أن أثني على من سبقك من الرؤساء الستة في رئاسة المؤتمر، لما قدموه من جهود بارزة في إخراج المؤتمر من مأزقه وإعادته إلى طريق العمل الموضوعي. وأود أن أشكر بوجه خاص الرئيس السابق للمؤتمر، سعادة السفير موريتان، من الأرجنتين، لجهوده الهائلة في تمهيد الطريق لنا جميعاً لبدء أعمالنا الفعلية، ولتفضله بتقديمي إلى المؤتمر في ١١ حزيران/يونيه. وأود كذلك أن أشكر المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد سيرغي أوردونيكيدز، وأعضاء المؤتمر، لما خصّوني به من حفاوة في جنيف.

وقد طلبت إعطائي الكلمة اليوم كي أعبر عن عميق امتنان وفد بلدي للسيد غاريت إيفانز، المشارك للسيدة يوريكو كاواغوشي في رئاسة اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، للعرض الوافي الذي قدمه في الوقت المناسب عن العمل المكثف للجنة، الذي اشترك في إطلاقه رئيسا وزراء اليابان وأستراليا في العام الماضي. ويرى وفد بلدي أن العرض الذي قدمه اليوم السيد إيفانز قد زودنا بثروة من الأفكار المفيدة وبتشجيع سوف يغذي المفاوضات المتعلقة بمعااهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية والمناقشات الأخرى المقرر أن تبدأ عملاً بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/1864.

إن اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي تعرض لقصف نووي، التزمت دائماً بمبادئها الثلاثة المتعلقة بعدم الانتشار النووي، وأظهرت عزمًا قويًا على تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. إننا نحيل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل عام قراراً بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وبنال القرار دعماً كبيراً من الدول الأعضاء. وإننا نعمل بنشاط على تعزيز دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وقد نفذت اليابان بصدق اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى أكثر من ٣٠ سنة، وكفلت تماماً الثقة الدولية في استخدامها السلمي للطاقة النووية. علاوة على ذلك، ومن واقع خبراتنا، فإننا نشجع تقديم التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى المجتمع المدني، لا سيما جيل الشباب. من هذا المنطلق، قدم وزير خارجية اليابان، السيد هيروفومي ناكاسوني، في نيسان/أبريل من هذا العام، ١١ معياراً تغطي ثلاثة مجالات أساسية لتعزيز نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وأعلن خطة اليابان لاستضافة مؤتمر دولي في العام القادم بشأن نزع السلاح النووي.

ونحن واثقون أن اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي سوف تعزز تحركاتها الإيجابية الحديثة في مجال نزع السلاح النووي، ونتوقع أن تقدم اللجنة تقريراً بالغ النفع بشأن اختتام مداولاتها في جلسة ختامية من المقرر عقدها في هيروشيما في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ويحدونا أمل كبير في أن تسهم نتائج أعمال اللجنة في نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ في القريب العاجل، وفي تحقيق تقدم مهم في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية في المستقبل.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر سعادة سفير اليابان على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها لرئاسة المؤتمر. وأعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد آزريل (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** السيدة الرئيسة، اسمحي لي بادئ ذي بدء أن أهنئك على تقلد رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنه لشرف حقاً أن تتولى أستراليا رئاسة أعمال المؤتمر. فلا يخفى سجل أستراليا الناصع في مجال مكافحة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ونحن نرحب بالمعلومات المحدثة المقدمة عن الأعمال التي قام بها وزير الخارجية السابق السيد غارث إيفانز والرئيس المشارك للجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. ونشجعكم على مواصلة المشاورات سعياً إلى تحقيق توافق في الآراء، وهو العمل الذي نشيد من أجله بسلفكم، سعادة السفير موريتان، من الأرجنتين، الذي أجرى هذه المشاورات ببسالة وثبات حتى النهاية. وأمامنا الآن ثمار جهوده المضنية - وهي حصيلة طموحات الحاضرين في هذه القاعة في بدء عمل موضوعي أساسي، ترجم في شكل مشروع مقرر، هما CD/1866 و CD/1867.

ويرى وفد ماليزيا بوادر مشجعة في أن مشروع القرار CD/1866 يحدد بنجاح، وبطريقة عملية، جدول الأنشطة المقرر القيام بها في اجتماعات الأفرقة العاملة الأربعة والمنسقين الخاصين، وأنه يحقق التوازن المطلوب. ونحن نرى أيضاً أن المقرر CD/1866 هو الوصفة الضرورية التي ستسمح للمؤتمر ببدء أعماله الموضوعية - "الأعمال التحضيرية" - مثل المناقشات المتعلقة بالولايات، والاختصاصات، والجدول الزمني، ومواضيع أخرى. ونظراً لضيق الوقت المتبقي سوف يتيح لها المقرر CD/1866 بدء الجانب العملي من العمل خلال هذا العام وسوف ييسر الأعمال الأخرى في العام القادم.

ومن ثم، فإن وفد بلدي يسره أن المقرر CD/1867 يعكس التوسع الجغرافي العادل في تعيين الرؤساء والمنسقين الخاصين. ونودّ في هذا الصدد أن نعرب عن امتناننا للوفود التي قدّمت مرشحين لرئاسة الأفرقة العاملة الأربعة، وكذلك للقيام بمهام المنسقين الخاصين الثلاثة على النحو الوارد في مشروع المقرر CD/1867. وتعتقد ماليزيا أن مشروع المقرر CD/1866 و CD/1867 يمثلان سبيلاً ممكناً للمضي قدماً، وتؤيد ماليزيا تماماً هذين المقررين.

لقد تجاوزنا عقبة - باعتمادنا برنامج عمل، على النحو الوارد في المقرر CD/1864. كما أثبتنا للمجتمع الدولي، بعد ١١ عاماً من الجمود، أن تحقيق ذلك النجاح مهمة صعبة، ولكنها غير مستحيلة. ولذلك فإننا نناشد جميع الوفود أن تبدي مرونة وأن تواصل التماس طرق وسبل للوصول إلى توافق في الآراء، فالمستحيل ليس بعيداً عن أيدينا. إن العرض الذي قدمه السيد إيفانز منذ لحظات يؤكد أن تحقيق هذا التقدم أمر ممكن. وما نحتاجه الآن في المقام الأول هو إيجاد الإرادة السياسية. نحن بحاجة إلى القيادة.

إننا نتطلع إلى التبكير باعتماد مشروع المقررين. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لمساعدتكم في دفع أعمالنا قدماً إلى الأمام.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر ممثل ماليزيا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة الموجهة إلى رئاسة المؤتمر. أرى أن ممثل الصين يطلب الكلمة.

**السيد لي يانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** السيدة الرئيسة، إن الصين تعرب عن بالغ سعادتها لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وسوف تواصل تقديم دعمها البناء لأعمالكم كي تتمكن من تحقيق توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن بشأن الخطوة التالية في عملنا الموضوعي الطويل الأجل. لقد أنصت وفد بلدي للمقدمة المسهبة التي عرضها السيد إيفانز لإبداء اللجنة، ويود أن يعتنم هذه الفرصة لتقديم تعليقين أوليين.

أولاً، تعرب الصين عن تقديرها البالغ للعمل البناء الذي تقوم به اللجنة وجميع أعضائها الخبراء منذ إنشائها. لقد لاحظنا أن اللجنة بجميع أعضائها تشارك، منذ إنشائها، في دراسة معمقة وبنّاءة وطموحة للعديد من المسائل المهمة. ومع أنه لم تُقدّم بعد أي مقترحات عملية تتعلق بالسياسات، فإنه يبدو، وفقاً لما بيّنه السيد إيفانز آنفاً، أن هناك خطة عمل واقعية نسبياً وقابلة للتحقيق يجري إعدادها. ويحدوني الأمل واليقين أن اللجنة ستتمكن بفضل الجهود المشتركة لجميع أعضائها من تقديم إسهامات أكبر في عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد الدولي.

ثانياً، ستدعم الصين بقوة أعمال اللجنة، وستواصل التعاون معها على نحو بنّاء. ولعل الجميع يعرفون أن الصين ما فتئت تدعو إلى الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، يتطابق موقف بلدي تطابقاً كاملاً مع أهداف اللجنة وأغراضها. ولهذا نود أن نوفد السيد وانغ بينغفان، نائب وزير الخارجية السابق، للمشاركة في أعمال اللجنة. وإنني على ثقة أن الصين واللجنة ستواصلان المحافظة على علاقة عمل بنّاءة وستواصلان التعاون على تحقيق أهداف اللجنة وأغراضها.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم شكراً جزيلاً على بيانكم. وأعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد دومينغو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** السيدة الرئيسة، أضرم صوتي إلى صوت زملائي الموقرين في التعبير عن سرورنا لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، تأكيداً لريادة أستراليا في مجال نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة. كما أود أن أنضم إلى زملائي في تقديم الشكر للسيد إيفانز على تشريفنا بحضوره اليوم وعلى استعراضه لأعمال اللجنة. لقد استرشدنا بالأهداف القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل المدرجة في خطط اللجنة. وبما أن الفلبين هي الرئيس المعين لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، فإننا نتطلع إلى صدور التقرير الموضوعي، الذي سيكون إسهاماً بالغ الأهمية في عملنا.

إن وفد بلدي يود فقط أن يلتبس بعض الإيضاح من السيد إيفانز بشأن العضوية الأساسية في اللجنة. فما هي الآليات، إن وجدت، التي تتعلق، مثلاً، بمشاركة الدول الأعضاء ككل، أو الدول المهتمة، مثل بلدي، التي قد لا تكون ضمن "المجموعة الأساسية"، ولكنها مهتمة بالمشاركة في أعمال اللجنة؟ وأيضاً، ما هي الخطط، إن وجدت، التي وضعتها اللجنة للربط بين أعمالنا في هذا المؤتمر وبين مجتمع نزع السلاح في جنيف؟ كما أننا لاحظنا ذكر المشاورات الإقليمية ودون الإقليمية: ففي منطقتنا من العالم، ورد ذكر المشاورات في شمال شرق آسيا وجنوب آسيا. ونحن نتساءل، هل ستشارك منطقتنا جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا في تلك المشاورات، أم أن هناك مساراً آخر لجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

إننا نرغب فقط في استيضاح تلك النقاط، ونود مرة أخرى أن نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لأعمال اللجنة. كما نود أن نشكر حكومة اليابان، بوصفها الرئيس المشارك للجنة، على ما قدمته من مبادرات وخطط إلى اللجنة، ونتطلع إلى العمل عن كثب مع اللجنة من أجل إنجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام القادم.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر ممثل الفلبين على بيانه، وأدعو السيد إيفانز إلى الرد على النقاط التي أثارها المتحدثون.

**السيد إيفانز (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** إننا لم نحدد بعد آلية رسمية لتقديم تقريرنا الختامي إلى منظومة الأمم المتحدة أو إلى النظام الأعم المتعدد الأطراف. إننا سننظر في كل سبيل متاح، بما في ذلك السبل الواضحة مثل اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، وما إلى ذلك، ولكن لا يزال علينا أن نرى كيف ستسير الأمور. ولا شك أن أعضاء اللجنة متحمسون لإيجاد أكبر عدد ممكن من السبل الرسمية فضلاً عن المشاورات غير الرسمية، بما يضمن وصول توصياتنا إلى الأسماع والأفهام وخضوعها للنقاش. وفي هذا السياق، مثلاً، تحدثت إلى اجتماعات جانبية للجنة التحضيرية في نيويورك منذ بضعة أسابيع، وكان أعضاء اللجنة يتحلون بالنشاط إلى حد بعيد في عدد من الأطر المؤسسية. كما أننا، بالمثل، نواصل التشاور مع الآليات الرسمية، كما نعمل هنا مع مؤتمر نزع السلاح. ولم نفكر في أية ترتيبات رسمية بشأن ذلك. وسوف تحرص اللجنة، بالتأكيد، على مواصلة الاتصال المباشر مع المؤتمر

طوال فترة الرئاسة الأسترالية، وآمل أن يمتد ذلك أيضاً إلى فترات الرئاسة المقبلة، وآمل كذلك، أن تلمس اللجنة فرصة أخرى، ربما في العام القادم، لاستعراض محتوى التقرير الختامي والنظر في صلته بالمرحلة الحالية من مداوات المؤتمر.

وفيما يتعلق بالاجتماعات الإقليمية الأخرى، أعتقد أن عدم عقد اجتماع إقليمي في جنوب شرق آسيا حتى الآن، إنما يشير إلى أن هذه المنطقة من العالم لم تسبب الكثير من القلق مثل المناطق الأربعة الأخرى التي ذكرت، رغم أن أحد الأمور التي نحرص على القيام بها بالتأكيد، كما في حالة أمريكا اللاتينية - التي تشاورنا معها بالفعل - هو التعلم من تجربة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما أن منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية هي بالتأكيد أحد مجالات التعاون من هذا النوع، وإني واثق أننا يمكننا أن نتعلم شيئاً من هذه التجربة.

إذاً، سوف أطرح بعض الأفكار بشأن ما نحتاج إلى القيام به لسد هذه الفجوات، غير أن النقطة التي أثارها ممثل الفلبين في محلها، وإني أعرب عن تقديري لما أبداه المؤتمر من اهتمام عام بتلقي المشورة منا. إن هذا أفضل كثيراً من قول "نعم، شكراً جزيلاً، ولكننا سوف نضع ذلك على الرف ولن نأخذه في الاعتبار".

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً للسيد إيفانز. والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** السيدة الرئيسة، أعتنم هذه الفرصة كي أهنيئكم على توليك رئاسة المؤتمر. كما أشيد بالعمل الذي قام به سلفك، سعادة السفير موريتان، من الأرجنتين.

وتعقيماً على بيان السيد إيفانز، أود أن أطرح بعض النقاط. نحن نرحب بمشاركة جميع كبار الشخصيات القادمة من العواصم في أعمال المؤتمر. غير أنني أريد أن أوضح نقطة واحدة. نحن نعتبر كلمة السيد إيفانز اليوم تعبيراً عن وجهة نظر وطنية من جانب أحد الوفود. وأية مشاركة من جانب كيانات أخرى في أعمال المؤتمر ينبغي أن تُقبل بتوافق الآراء. فالقواعد الإجرائية واضحة في هذا الشأن.

لقد أشير إلى بلدي في كلمة السيد إيفانز، وينبغي لي أن أقول إن التعليقات لم تكن دقيقة ولا تُعبر عن الواقع الفعلي. لقد كنا نتوقع أن نسمع كلاماً عن نزع السلاح النووي، وهي أولى أولويات أعمال مؤتمر نزع السلاح، وأعتقد أن السيد إيفانز نفسه ضرب أمثلة رائعة ليبين أنه طالما وُجدت الأسلحة النووية فإنها قد تُستخدم عمداً أو عَرَصاً. إن هذا أمر واقع، وإننا نعرف أن بعض البلدان تمتلك أسلحة نووية. ونعرف أيضاً أن بعض البلدان الحائزة للأسلحة النووية تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من الأسلحة النووية من أجل أمنها. وإني أتساءل كيف يمكن للجنة التي وصفها اليوم السيد إيفانز لنا أن تحل هذه المعضلة.

**السيد إيفانز (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** لست أدري إذا كان من العدل أن نقول إن ما ذكرته اليوم عن جمهورية إيران الإسلامية ليس دقيقاً، لأن كل ما قلته ليس إلا إشارة واضحة إلى أن جمهورية إيران الإسلامية بلد يثير قلق المجتمع الدولي برمته، وهو ما يُعزى بوضوح إلى المسائل التي لم تُحلّ بعد والمتعلقة بقرارات مجلس الأمن. والأمر غني عن البيان. وهناك أيضاً شواغل واضحة بشأن نوايا جمهورية إيران الإسلامية في الأجل الأطول.

وربما يعرف كل من لديه دراية بما قمت به شخصياً من عمل بشأن هذه المسائل أنني طالما دعوت إلى عدم طرح أي افتراضات على الإطلاق بشأن عزم جمهورية إيران الإسلامية حيازة أسلحة نووية. وعلى العكس من ذلك، من المعقول تماماً أن نفكر في التوصل إلى حل تفاوضي للشواغل القائمة، بما يعيد طمأنة المجتمع الدولي برمته بأن جمهورية إيران الإسلامية لا تعتزم حيازة أسلحة نووية، وأنها إذا كانت حريصة على حيازة القدرة على إنتاج المواد الانشطارية، وهو ما تسمح به الآن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، فمن غير المفترض أن يتبع ذلك أمر آخر. ولكن ينبغي التسليم بأن هذه المسألة مدعاة للقلق. فهي تثير الكثير من القلق لا في منطقة الشرق الأوسط فحسب وإنما في العالم بأسره، وهي مجرد واحدة من تلك القضايا التي أظن أن المجتمع الدولي قاطبة يرغب في الشعور إزاءها براحة أكبر مما يشعر به في الوقت الحاضر. هذا ما كنت أعنيه بقولي إن هذه المسألة ينبغي حلها خلال السنوات الأربع القادمة بطريقة مريحة للجميع، وذلك بالمقارنة مع الوضع القائم حالياً الذي لا يزال يثير، سواء لأسباب جيدة أو غير جيدة، الكثير من عدم الارتياح.

وإحدوني الأمل في أن يتقبل ممثل جمهورية إيران الإسلامية هذا الرد بالمعنى الذي قُدم به. لقد زرت طهران شخصياً، وتحدثت إلى عدد من السفراء وكبار المسؤولين الإيرانيين، منهم السيد جليلي والسيد لاريجاني. وإني على دراية كبيرة بالموضوع ككل، كما أنني أجريت محادثات عديدة حول هذه المسألة في الولايات المتحدة وأوروبا، وسعيت إلى إقناع الجميع باتخاذ موقف أكثر هدوءاً واعتدالاً في تسويتها. وإحدوني الأمل في أن تؤدي هذه الجهود ثمارها في الوقت المناسب، وأن ينعكس بعض هذه الآراء في تقرير اللجنة، حتى لو تطلب الأمر منا تخصيص بعض الوقت للعمل على دراسة هذه المسألة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أقدم جزيل الشكر لممثل جمهورية إيران الإسلامية على تعليقاته وللسيد إيفانز على ردوده. وأرى أن سفير الجمهورية العربية السورية على قائمة المتحدثين.

**السيد فيصل خباز حموي (الجمهورية العربية السورية)، شكراً السيدة الرئيسة.**

يسعدني أن أرحب بترؤسكم للجنة في مؤتمرنا هذا خاصة. وإننا عرفناك من السفراء المتميزين الذين عملوا خلال السنوات الثلاث الماضية بكل جهدٍ وتفانٍ لدفع عمل هذا المؤتمر. كما أود أن أشكر جميع السادة السفراء الذين تناوبوا على رئاسة هذه اللجنة

قبلك. وأخص بالذكر سفير الأرجنتين الموقر الذي بذل جهداً مضمياً وشاقاً لدفع عمل مؤتمرنا خلال عام. وأشكر أيضاً أعضاء بعثته على جهودهم الواضحة.

السيدة الرئيسة، أشكر أيضاً السيد إيفانز على مداخلته هذا الصباح. ونرحب بوجوده بيننا خاصة وأنه شخصية دولية متميزة ونقدّر جهوده التي يبذلها في إطار اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. لقد شجّعنا ما ورد في مداخلته ونأمل أن تتحقق أهداف اللجنة في العمل على نزع السلاح.

عندي سؤالان بسيطان، الأول حول المؤتمر القادم الذي ستعقدّه اللجنة في القاهرة والذي سيكون مخصصاً لمنطقة الشرق الأوسط، ما هي أهدافه وما هي الدول أو الجهات أو الشخصيات التي ستدعى إليه؟ السؤال الثاني هو عن طبيعة العلاقة بين لجننتكم والوكالة الدولية للطاقة الذرية. هل نستطيع الحديث عن علاقة تكاملية أم هناك نوع من التنافس؟ وشكراً.

**السيد إيفانز (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكرك شكرياً جزيلاً على سؤالك. إن الغرض من مؤتمر المائدة المستديرة المقرر عقده في القاهرة، في أيلول/سبتمبر على ما أعتقد، هو جمع ٣٠ أو ٤٠ مشاركاً من جميع أنحاء الإقليم، من المسارين الأول والثاني: الحكومة ومراكز الفكر والباحثين الذين يمكنهم أن يقدموا إسهاماً مفيداً في مداولاتنا. وسوف تُدعى جميع البلدان الرئيسية في الإقليم، ويحدوني الأمل في أن تتمكن جميع البلدان من الحضور. إننا نتطلع إلى حضور عدد صغير نسبياً من المشاركين من كل بلد، ربما أربعة أو خمسة كحد أقصى، وربما أقل من ذلك، على ألا يزيد العدد الكلي كما قلت على ٣٠ أو ٤٠ شخصاً حتى تكون المناقشات سلسلة ومكثفة.

وفيما يتعلق بالخبرات المستفادة حتى الآن من هذا النموذج في أمريكا اللاتينية وشمال شرق آسيا، فقد كانت هناك مناسبات مثمرة بصورة مدهشة عندما طُرح العديد من المسائل على طاولة المناقشات وأُتيحت للحاضرين فرصة الحديث بحرية واستطلاع الخيارات بدلاً من التقييد بمواقف البلدان. ويحدوني الأمل في أن يستمر ذلك الحال.

إن اللجنة تأخذ بالضرورة موقف المستمع في تلك المناسبات. ونحن لا نزال في مرحلة صياغة آرائنا ومحاولة فهم الآليات الإقليمية ومختلف وجهات نظر الأطراف الفاعلة الرئيسية الفهم الكامل، ومن المهم لنا أن نكون على دراية بذلك قبل أن نتخذ موقفنا النهائي.

وفيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا أرى مطلقاً أي نوع من العلاقة التنافسية بين اللجنة وبين الوكالة. والواقع أن البت في عضوية اللجنة ينبغي أن يدعم بقوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأود أن أقول إن موارد اللجنة ينبغي زيادتها بما يمكنها بالفعل من أن تؤدي على نحو كامل ومناسب ما نريدها أن تؤديه. بموجب معاهدة منع انتشار

الأسلحة النووية. وهناك مسائل تتعلق بتوسيع نطاق ولاية الوكالة إلى أكثر مما هي عليه الآن، ولا سيما، مثلاً، ما إذا كان ينبغي للوكالة أن تقوم بدور وكالة الرصد، أو وكالة التحقق، وذلك في سياق أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية التي قد يُتفاوض بشأنها. واعتقد أن رأي اللجنة الآن يدعم عدم زيادة اختصاصات المؤسسات بما يتخطى حدود الضرورة، وعموماً إذا كان من الممكن القيام بذلك في إطار موجود أو أمكن توفيره من مصدر آخر، وهو التزام تعاهدي مختلف وإضافي، أعتقد أن هذا موقف يمكننا عموماً أن نبدأ به بروح من التعاطف. أما إذا وُجدت آراء مخالفة قوية، فلم تقرّر اللجنة بأي شكل من الأشكال ذلك أو أي مسألة أخرى، وهي حريصة على سماع تلك الآراء. وربما يكون المؤتمر الإقليمي مرة أخرى مناسبة لذلك.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً لكل من سفير الجمهورية العربية السورية على تعليقاته والسيد إيفانز على رده.

هل ترغب أية وفود أخرى في أخذ الكلمة في هذه الجلسة الرسمية قبل رفعها وإعادة عقدها في جلسة غير رسمية؟ لا أرى أي وفد يريد الكلمة.

لذلك سنستأنف الجلسة غير الرسمية بعد بضع دقائق كي نسمح بطرح مزيد من الأسئلة على السيد إيفانز وتلقي الإجابة منه. وبعد ذلك سأعقد الجلسة العامة الرسمية للنظر في بعض الأمور الإدارية، بعد اختتام الجلسة غير الرسمية.

ترفع الجلسة العامة الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٠.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعلن الآن استئناف الجلسة العامة الرسمية.

إن هدف أستراليا بوصفها رئيسة المؤتمر هو ضمان تحقيق المؤتمر أقصى الاستفادة من الوقت المتاح لنا في عام ٢٠٠٩. ولبلوغ هذه الغاية، أعتزم عقد جلسة عامة رسمية في الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم الخميس ٢ تموز/يوليه. وفي تلك الجلسة، سأدعو الوفود إلى تقديم بيانات موضوعية عن المسائل التي يغطيها برنامج عملنا. فمن شأن ذلك أن يساعد على توجيه المداولات القادمة في أفرقة العمل الأربعة والمداولات التي ستجرى بشأن المسائل التي سيتولى المنسقون الخاصون مسؤوليتها، وذلك لدى تعيين رؤساء الأفرقة العاملة والمنسقين الخاصين والاتفاق على جدول الأنشطة. وسعيًا لهذه الغاية، يحدوني الأمل أن يكون أعضاء المؤتمر في وضع يتيح لهم في جلسة يوم الثلاثاء اعتماد قائمة رؤساء الأفرقة العاملة والمنسقين الخاصين وجدول الأنشطة.

لقد أثار بعض الوفود شواغل مشروعة بشأن مشروع المقررين المدرجين في الوثيقتين CD/1866 و CD/1867. وإني أواصل التشاور مع الوفود من أجل تناول هذه الشواغل. كما أنني أقدر أن بعض الوفود لم تتلق بعد تعليمات من عواصم بلدانها.

وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أؤكد أنه، وفقاً لما هو مبين بوضوح في الوثيقة CD/1864 بشأن برنامج العمل، فإن القرارات المتعلقة بتعيين الرؤساء والمنسقين الخاصين والمتعلقة بجدول الأنشطة هي لعام ٢٠٠٩ فقط. أما مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠ فعليه أن يتخذ قراراته بشأن برنامج العمل، والهيئات الفرعية ورؤسائها، وجدول الأنشطة.

فإذا تمكنا من اتخاذ قرار هذا الأسبوع بشأن الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩، سيكون بمقدور الوفود أن تتخذ الإجراءات التحضيرية خلال عطلة شهر تموز/يوليه كي تتمكن من إجراء مداولات موضوعية في آب/أغسطس.

وفي ضوء تغير الظروف منذ أن اقترح زميلي من الأرجنتين اعتماد مشروع جدول العمل الوارد في الوثيقة CD/1866، أود الآن أن أعمم مشروع جدول منقحاً. وسوف يُعمم هذا المشروع بوصفه الوثيقة CD/1866/Rev.1، وهي تنص ببساطة على أننا لم نبدأ بعد العمل في الأفرقة العاملة ولا من جانب المنسقين الخاصين هذا الأسبوع. وهذا مجرد حذف بسيط من الوثيقة الأولى.

هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

أود أن أشكر الجميع مرة أخرى لمساهماتهم في النقاش الثري الذي جرى هذا الصباح، وأذكرهم بأن الجلسة العامة الرسمية القادمة ستُعقد في قاعة الاجتماعات هذه في تمام العاشرة من صباح يوم الخميس ٢ تموز/يوليه.

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥